

عما استهان به من ضمن عبادته ويكون وعده على ترك الجماعة معتبرا في حاله  
روى عن النبي صلى الله عليه وسلم ان قال لعدي بن ابي ابي بصير اجمعوا بيني وبينكم  
وامر بالصلوة فيكون لها المقام ثم اخالف الى سائر المقام لا يحقرن الصلوة ما خرفتم  
عليهم واما ما يروى من اجراء الناس واداءهم كفاية الصلوة حتى يخرج وقتها فيركبها  
ولو لم يعلمها ويراعي حوائجها فان قال تركها لئلا ينقض حقه على نفسها بعد ذكره ولم يرد  
وان قال تركها لئلا ينقض حقه وان اذنه واخذة بغيره لا اعتراض على من اذنه  
والوقت اقل لا خلاف الفقهاء في بعض النسخ ولكن لو كانت الجماعات في بلد لا يفتن  
البلد على ما يرضونهم الاخره والحق في بعض النسخ انها هي ان ياتهم بها التحليل على  
وجوبه لان ما يرضونهم من اجراءه بالصلوة في بعض النسخ الى الاعتقاد ان ما يرضونهم  
الوقت دون ما يرضونهم ولو لم يكن فيهم من اذنه من اجراءه من النسخ ما كان  
والوقت في الصلوات او اخالف فيه رأي المحققين على ما يرضونهم بالصلوة والى  
كان يرضونهم او اذا كان ما يفعل مسوقا الى اجراءه ولو خرفه عن معنى ما يرضونهم  
الطهارة او اذنها على وجه ما يرضونهم في رأي المحققين من الاجراء في الجماعات  
والرضاء بما يرضونهم من اجراءه او الاقتصار على مسح اقل الرأس او العفو  
عن قدر الدرهم من النجاسات فلا اعتراض له في شيئا من ذلك ما يرضونهم لان في  
اعتراضه عليهم في الرضا بغيره عند عدم الماء وجهان للامتناع من الاقتصار على ما يرضونهم  
على كل حال فانه ربما اكل الى التمسك بشيء من غير نظر في هذا المثال يكون واخره المعروف  
في حقوقه ان يقال

**فصل** واما الامر المعروف في حقوق الاديبة في بيان عام وخاص فاما العام  
فان البلاد اذا تعطلت شره او استهم سوره او كان بطرقه بسبب من ذوى الحاجات  
كفقر او عن عدتهم فان كان في نيت المال لم يتوجه عليهم فيه ضرر اصلاح شرهم  
ونسأ سوره وبعده من بسبب ان الاجناسهم لانها حقوق تترك عيب المال ووزنهم  
وكذلك لو استهدمت مساجدهم وجوامعهم فاما اذا اعتدى على المال كان الامر  
بنسأ سوره واصلح شرهم وعلمارة مساجدهم وجوامعهم ومراعاة حق السبيل بينهم  
معتادها الكافة في ذلك المكنة منهم ولا يعين احد من الامر وان شرع في ذلك المكنة  
ان علمه من مراعاة ذوى السبيل وانشاء المقام بسبقه عن المحققين في الامر  
ولم يلزم الاستئذان من مراعاة حق السبيل والافني بناء ما كان مهدوا ولكن لو اردوا

هم ما يجدون بناءه من المسترم والمستم لم يكن لهم الا انهم على وجه مما  
عم الهن البلد من سوره وجامعه الا بالاستئذان والى الامر دون المحققين لئلا ينقض  
لهم في يد بعد خصيتهم المقام بجماعة وجاهز فيما خص من السجدة في الغش  
والصالح انما لا يستأذنه وعلى المحققين ان يرضونهم بنسأ سوره وليس  
لهم ان يرضونهم بانما ماستأذنه فاما اذا كفت ذوا المكنة عن بناء ما يستهم  
وعلمارة ما استهم فان كان المقام في البلد ملك وكان الشئ وان قيل منصف ما يلزم  
داية وان تعذر المقام في البلد تعطل شره واذ حاضر سوره نظر فان كان البلد  
تفرقت بلاد الاسلام تعطلت كبحر لولي الامر في بعض النسخ في الانتقال عن ذلك  
حكم التذلل او اجرت في قيام كافتة ذوى المكنة تركه وكان تأثر المحقق في مثل  
هذا العلم السلطاني به وزيغ اهل المكنة في علمه وان لم يكن هذا البلد تفرقت امضا  
براد الاسلام كان امره اليسر وهو اخف ولم يكن للمحققين ان يرضونهم بغيره  
جماعة لان السلطان احق ان يرضونهم ولما عهده المالك فيسجد فيقول لهم  
المحبة ما استهم بغير السلطان عن انتم بغيره من الانتقال عن الامر انتم  
ما يرضونهم من مصالح التي يمكن معها دوام استيظان فان اجابوه الى التمسك بذلك  
كلف جماعتهم ما تسبب فيفسد ولم يجر ان يرضونهم من غير ان يرضونهم  
ما لا تسبب فيفسد من نقل ولا كسر ويقول لخرج كل واحد منهم ما سهل عليه وطالب  
نفسه ومن عهده المالك انما يرضونهم من ان اجرت كفاية الصلوة او يرضونهم  
اجتماعها لرضان كل واحد من اهل المكنة قدر الخاب في نفس شرع جيفة في كل كلف  
واخذ كل واحد من الجماعة بالمرام بما يرضونهم وان كان في نيت الصلوة لا يرضونهم  
الخاصة لان حكم عام من المصالح موسع فكل من حكم الصلوة فيه اوسع واذا لم يرضونهم  
به الصلوة لم يكن للمحققين ان يتقدموا بالمقام باجرت استاذن السلطان فيها  
لما يرضونهم بالمرام فانما عليه ان يرضونهم به الصلوة من مهور حسنة فان قلت  
وشرق استئذان السلطان فيها او يرضونهم بزيادة الضرر بعد استئذان جازم  
فيها من غير استئذان واما الماهر فما يحق ان يرضونهم والادوية اذا اجرت  
على المحققين ان يرضونهم من نيت المكنة اذا استهدوا اصحاب الحقوق وليس له  
ان يرضونهم بها لان المحققين حكمه وان علمه ان يرضونهم لان صاحب الحق ان يرضونهم  
ليس الاخذ بنفقات الافراد لا يرضونهم بذلك ال اجتهاد شرعي فيجب له